

## الزام التصفية المحلية

### وأثره في اقتصاديات الدول المنتجة للبتروول

الدكتور حميد القيسى

يمر العراق اليوم بمرحلة جديدة فى استغلال موارد البتروولية ، مرحلة تتميز بوضع سياسة اقتصادية بتروولية بعد ان كانت هذه معدومة خلال الاربعين سنة الاخيرة . واذا كان وضع سياسة حكيمة لاستغلال موارد البلاد البتروولية هدفا أساسيا ، فلا بد من الاستفادة مما موجود من شىء جديد فيما عقد من امتيازات جديدة فى الاقطار المنتجة للبتروول .

لقد عقدت كل من فنزويلا وايران والمملكة العربية السعودية امتيازات بتروولية جديدة مع شركات عالمية غربية وتتصف هذه ببعض المميزات التى تجعلها فى موقع مرموق بين الامتيازات الدولية الكبرى مما يؤهلها للتحليل الدقيق والدراسة الفاحصة . يحاول المؤلف بهذا البحث شرح وتحليل جانب واحد مما جاءت به هذه الامتيازات من جديد الا وهو التزام التصفية المحلية وما لهذا الالتزام من أهمية كبرى فى اقتصاديات هذه الاقطار المنتجة للبتروول .

أن كل من هذه الامتيازات الجديدة الزمت صاحب الامتياز وجوب تصفية محلية لجزء من البتروول المنتج على ان تكن هذه التصفية بنطاق تجارى واسع ، اذ لم يعد سد الحاجة المحلية الى مشتقات البتروول هدفا أساسيا فى مثل هذا الالتزام بل تعدها الى ضرورة تنويع صناعة البتروول الوطنية .

أن قانون الهايدروكاربون الفنزويلى لسنة ١٩٤٣ يعتبر الرائد الاول لمثل هذا الالتزام ، فقد نص على وجوب تصفية محلية داخل فنزويلا قدرها ١٠٪ من البتروول المنتج كحد ادنى ومن ثم رفعت هذه النسبة فى

سنة ١٩٥٦ الى ١٥٪ وقد عقدت الحكومة الفنزويلية منذ ذلك التاريخ امتيازات جديدة مع شركات عالمية خضعت الى نسب أعلى كما هو الحال بالنسبة لشركة سن أويل Sun Oil Co. التي تعهدت بتصفية محلية قدرها ٣٠٪ مما سوف ينتج في رقعة امتيازها البالغة ٢٠٨٧ إيكرو (١).  
كما ان الحكومة الايرانية عقدت في سنة ١٩٥٧ امتياز مع الشركة الايطالية Agip - Mineraria وفي سنة ١٩٥٨ امتياز مع كل من الشركة الكندية Sapphire Petroleum Co. والشركة الاميركية Pan American Petroleum Corp. نصت التزاماتها بصورة ضمنية على قيام الشركات المذكورة بتصفية محلية متى شاءت الحكومة الايرانية ذلك (٢).

أما في المملكة العربية السعودية ، فعلى الرغم من ان امتياز أرامكو لم ينص على تصفية محلية تجارية ، اذ ألزمت الشركة بسد الحاجة المحلية الى مشتقات البترول فقط ، فقد انشأت هذه الشركة في سنة ١٩٤٥ مصفى رأس تنورا بقابلية انتاجية قدرها ١٢ مليون طن سنويا ، كما تقوم الشركة بتصفية بعض ما تنتج من بترول خام في مصفى السطرة في البحرين الذي ينتج سنويا ما يقرب عن ١١ مليون طن من مشتقات البترول . كما ان الحكومة السعودية قد عقدت في سنة ١٩٥٨ امتيازاً مع الشركة اليابانية العربية Japanese Arabian Oil Co. الزم صاحب الامتياز بانشاء مصفى

(١)

Government of Venezuela, Lay of Hydrocarbons And its Regulations, Caracas, 1943. and Liewen, Edwin, Petroleum in Venezuela-Ahistory, (Berkeley; University of Cobfornla Press, 1955), pp. 15-23.

(٢) نص هذه الامتيازات متوفر في المصادر الآتية :

امتياز الشركة الايطالية نشر في

Petroleum Times, (Supp. to Vol. Lxi, No. 1572) November 8, 1957.

الامتياز الاميركي نشر في :

Goxernment of Iran, Oil Agrement with Pan American (Tehran, N. P. 1958).

كما ان الامتياز الكندي نشر في

Govesnment of Iran, Official Gazette, September 4, 1958.

داخل السعودية عندما يصل انتاج البترول الخام ٣٠٠٠٠٠ برميل يوميا وعلى ان يصفى ٣٠٪ من البترول المنتج اذا وصل انتاج البترول الخام حد ٧٥٠٠٠٠ برميل يوميا<sup>(٣)</sup> .

أما الشركات العاملة في العراق ( شركة نفط العراق وشركة نفط الموصل وشركة نفط البصرة ) فلم تلزم بتصفية محلية تجارية على نطاق عالمي ما عدا ما نصت عليه المادة ١٥ من امتياز شركة نفط العراق لسنة ١٩٢٥ الذي نصت على وجوب سد الحاجة المحلية الى مشتقات البترول والتي على أثرها تكونت شركة الرافدين لتقوم بمهمة تسويق حاجات العراق من المشتقات من النفط المنتج والمصفى في مصفى الوند . ولكن على أثر توقف شركة نفط خانقين عن العمل في سنة ١٩٥٦ قامت الحكومة العراقية بنفسها بتصفية وتسويق مشتقات البترول لسد الحاجة الداخلية . والغريب في الموضوع ان امتيازات البترول في العراق اعطيت في وقت كانت الجارة ايران تشهد فيه قيام مصفى عالمي في اراضيها والذي اصبح فيما بعد يتميز بقابلية انتاجية تقدر بـ ٢٥ مليون طن سنويا ولم يتقدم المفاوضات العراقي في ذلك الوقت بطلب الى الشركات صاحبة الامتياز بالقيام بعمل مشابهة للجارة ايران .

وعلى أثر هذا التباين في التزامات التصفية المحلية في البلدان المنتجة للبترول تحت الدرس او كنتيجة لتقاعس بعض اصحاب الامتيازات نرى

(٣) الزمت شركة ارامكو في سنة ١٩٣٣ بإنشاء مصفى لتجهيز الحكومة السعودية بمشتقات البترول بكميات لا تتعدى ٢٠٠٠٠٠ غالون من البنزين و ١٠٠٠٠٠٠ غالون من النفط الابيض ( كيروسين ) ومن ثم زيدت هذه الكميات في سنة ١٩٣٩ الى ٢٣٠٠٠٠٠٠ غالون من البنزين . وعدلت هذه الكميات مرة ثانية في سنة ١٩٥٠ فأصبحت ٢٦٠٠٠٠٠٠ غالون من البنزين و ٢٠٠٠٠٠٠٠ غالون من النفط الابيض و ٧٥٠٠ طن من القير الاسود . انظر المادة ١٦ من عقد الشركة لسنة ١٩٣٣ والمادة ٦ من ملحق العقد لسنة ١٩٥٠ . أن كل من امتياز ارامكو وملحقاته والامتياز الياباني متوفر في المصدر العربي الآتي : جامعة الدول العربية ، معهد الدراسات العربية العالية ، وثائق ونصوص ، اتفاقيات وعقود البترول في البلاد العربية ، الجزء الاول ، جمع واعداد الدكتور محمد لبيب شقير وصاحب ذهب ، ١٩٥٩ .

ان قابلية العراق في التصفية واطئة بالمقارنة مع هذه البلدان كما هو مبين في الجدول الآتي :-

### جدول رقم ١

#### قابلية التصفية في بعض الدول المنتجة للبتروول\*

العراق	٢ مليون طن سنويا
ايران	٢٨ مليون طن سنويا
المملكة العربية السعودية	١٢ مليون طن سنويا
فنزويلا	٣٥ مليون طن سنويا

وعلى أثر هذا التباين في القابلية الانتاجية لانتاج مشتقات البترول فإن العراق لم يحتل مكانة متكافئة بين بلدان الشرق الاوسط المنتجة وعلى أثر هذا التباين في القابلية الانتاجية لانتاج مشتقات البترول فان العراق لم يحتل مكانة متكافئة بين بلدان الشرق الاوسط المنتجة للبتروول كما هو مبين في الجدول أدناه .

### جدول رقم ٢

#### مشتقات البترول المنتجة في بعض بلدان الشرق الاوسط (١٠٠٠ طن)\*

القطر	١٩٥٤	١٩٥٥	١٩٥٦	١٩٥٧	١٩٥٨
عدن	١٠١٥١	٤٠٥٠٠	٤٤٧٣	٤١٢٨	٣٦٥٢
البحرين	٩٥٩٠	٩١٣٤	٩١٧٤	٨٧١٣	٩٠٦٥
ايران	٢٨١٠	٧٢٧٤	١١٣٠٣	١٥٠٢٠	١٥٦٣٥
العراق	٣٠٤	١٠١٠١	١٤٤٠	١٥٥٣	١٦٦٠
السعودية	١٠٤٨٦	٩٧٣٥	٩٤٨٤	٩٢٠٩	٧٨٥٤

\* المصادر :

The Petsalum Times April 10, 1959, Venezuela Chamler of The Petroleum Industry, "Roport in The Venezvelan Petroleum Industry," Caracas, 1960.

\* المصادر :

United Nations, Economic Development In the Middle East 1958-1959, PP. 73-74.

داخل السعودية عندما يصل انتاج البترول الخام ٣٠٠٠٠٠ برميل يوميا  
وعلى ان يصفى ٣٠٪ من البترول المنتج اذا وصل انتاج البترول الخام حد  
٧٥٠٠٠٠ برميل يوميا<sup>(٣)</sup> .

أما الشركات العاملة في العراق ( شركة نفط العراق وشركة نفط  
الموصل وشركة نفط البصرة ) فلم تلزم بتصفية محلية تجارية على نطاق  
عالمي ما عدا ما نصت عليه المادة ١٥ من امتياز شركة نفط العراق لسنة  
١٩٢٥ الذي نصت على وجوب سد الحاجة المحلية الى مشتقات البترول  
والتي على أثرها تكونت شركة الرافدين لتقوم بمهمة تسويق حاجات  
العراق من المشتقات من النفط المنتج والمصفى في مصفى الوند . ولكن  
على أثر توقف شركة نفط خانقين عن العمل في سنة ١٩٥٦ قامت الحكومة  
العراقية بنفسها بتصفية وتسويق مشتقات البترول لسد الحاجة الداخلية .  
والغريب في الموضوع ان امتيازات البترول في العراق اعطيت في وقت  
كانت الجارة ايران تشهد فيه قيام مصفى عالمي في اراضيها والذي اصبح  
فيما بعد يتميز بقبالية انتاجية تقدر بـ ٢٥ مليون طن سنويا ولم يتقدم  
المفاوض العراقي في ذلك الوقت بطلب الى الشركات صاحبة الامتياز بالقيام  
بعمل مشابه للجارة ايران .

وعلى أثر هذا التباين في التزامات التصفية المحلية في البلدان المنتجة  
للبنترول تحت الدرس او كنتيجة لتقاعس بعض اصحاب الامتيازات نرى

(٣) الزمت شركة ارامكو في سنة ١٩٣٣ بأنشاء مصفى لتجهيز  
الحكومة السعودية بمشتقات البترول بكميات لا تتعدى ٢٠٠٠٠٠ غالون  
من البنزين و ١٠٠٠٠٠٠ غالون من النفط الابيض ( كيروسين ) ومن ثم  
زيدت هذه الكميات في سنة ١٩٣٩ الى ٢٣٠٠٠٠٠ غالون من البنزين .  
وعدلت هذه الكميات مرة ثانية في سنة ١٩٥٠ فأصبحت ٢٦٠٠٠٠٠  
غالون من البنزين و ٢٠٠٠٠٠٠ غالون من النفط الابيض و ٧٥٠٠ طن  
من القير الاسود . انظر المادة ١٦ من عقد الشركة لسنة ١٩٣٣ والمادة ٦  
من ملحق العقد لسنة ١٩٥٠ . أن كل من امتياز ارامكو وملحقاته والامتياز  
الياباني متوفر في المصدر العربي الآتي : جامعة الدول العربية ، معهد  
الدراسات العربية العالية ، وثائق ونصوص ، اتفاقيات وعقود البترول في  
البلاد العربية ، الجزء الاول ، جمع واعداد الدكتور محمد لبيب شقير وصاحب  
ذهب ، ١٩٥٩ .

ان قابلية العراق في التصفية واطئة بالمقارنة مع هذه البلدان كما هو مبين في الجدول الآتي :-

### جدول رقم ١

#### قابلية التصفية في بعض الدول المنتجة للبتروول\*

العراق	٢ مليون طن سنويا
ايران	٢٨ مليون طن سنويا
المملكة العربية السعودية	١٢ مليون طن سنويا
فنزويلا	٣٥ مليون طن سنويا

وعلى أثر هذا التباين في القابلية الانتاجية لانتاج مشتقات البتروول فإن العراق لم يحتل مكانة متكافئة بين بلدان الشرق الاوسط المنتجة وعلى أثر هذا التباين في القابلية الانتاجية لانتاج مشتقات البتروول فإن العراق لم يحتل مكانة متكافئة بين بلدان الشرق الاوسط المنتجة للبتروول كما هو مبين في الجدول أدناه .

### جدول رقم ٢

#### مشتقات البتروول المنتجة في بعض بلدان الشرق الاوسط (١٠٠٠ طن)\*

القطر	١٩٥٤	١٩٥٥	١٩٥٦	١٩٥٧	١٩٥٨
عدن	١١٥١	٤٠٥٠	٤٤٧٣	٤١٢٨	٣٦٥٢
البحرين	٩٥٩٠	٩١٣٤	٩١٧٤	٨٧١٣	٩٠٦٥
ايران	٢٨١٠	٧٢٧٤	١١٣٠٣	١٥٠٢٠	١٥٦٣٥
العراق	٣٠٤	١١٠١	١٤٤٠	١٥٥٣	١٦٦٠
السعودية	١٠٤٨٦	٩٧٣٥	٩٤٨٤	٩٢٠٩	٧٨٥٤

\* المصادر :

The Petsalum Times April 10, 1959, Venezuela Chamler of The Petroleum Industry, "Roport in The Venezvelan Petroleum Industry," Caracas, 1960.

\* المصادر :

United Nations, Economic Development In the Middle East 1958-1959, PP. 73-74.

ان لفقدان التزام التصفية المحلية آثار اقتصادية سيئة كثيرة • ولقد فقد العراق المنافع العديدة نتيجة لعدم وجود مثل هذا الالتزام في امتيازات النفط العراقية وعدم قيام الشركات العاملة بتصفية محلية على نطاق تجارى عالمي كما عملته الشركات الام في بعض الدول المنتجة للبتروول (ايران والمملكة العربية السعودية) • وأهم هذه المنافع التي كان بالامكان الحصول عليها لو التزمت الشركات العاملة بتصفية محلية والتي توجب ادراج مثل هذا الالتزام في أى تشريع بتروولى يشرع فى المستقبل او امتياز يعطى هي مايلي :

### ١ - زيادة فى الاستخدام المباشر للايدى العاملة :

التصفية المحلية تعنى زيادة فى استخدام الايدى العاملة العراقية المستخدمة فى صناعة البتروول ، كما ان صناعة التصفية تحتاج الى نسبة من العمل لكل طن من مشتقات البتروول أعلى مما تحتاج اليه صناعة استخراج البتروول • من المؤسف انه نظر لحداثة صناعة التصفية فى العراق وضيق نطاق انتاجها لا تتمكن من الاعتماد على أية نسبة تحسب لمقدار ما استخدمته هذه الصناعة من عمال لكل طن انتجته من مشتقات ، لذا فاننا سوف نختار النسب المتوفرة عن صناعة التصفية فى كل من ايران واعدن والمكسيك للدلالة والمقارنة مع نسبة المستخدمين فى صناعة استخراج النفط فى العراق • ونستعمل عبارة « نسبة » هنا للدلالة على معدل انتاجية كل عامل فى الصناعة وهدف المقارنة هو البرهنة على أن صناعة التصفية تحتاج الى نسبة أعلى من العمل لكل طن منتج من مشتقات البتروول مما تحتاج اليه صناعة استخراج البتروول الخام • جدول رقم ٣ يبين نسبة ما استخدم من ايدى عاملة فى صناعة استخراج النفط فى العراق •

ان ما متوفر من معلومات عن صناعة التصفية فى كل من المكسيك وايران واعدن تشير الى أن حاجتها الى ايدى عاملة كانت أكثر من حاجة صناعة استخراج النفط فى العراق • ففي المكسيك مثلا كانت الحاجة نسبة عامل واحد لكل ٥١٢ر٥ طن من مشتقات النفط خلال السنين ١٩٣٩-١٩٥٥

وفي ايران كانت النسبة عامل واحد لكل ٤٣٢ر١ طن من المشتقات خلال ١٩٥٠-١٩٥٨ والنسبة في عدن كانت عامل واحد لكل ٦٤٠ طن من المشتقات التي انتجت في غضون ١٩٥٤-١٩٥٨ . بينما ان النسبة التي استخدمتها صناعة استخراج النفط في العراق كانت عامل واحد لكل ٢١٩٧ طن من البترول الخام . ومن هذا يتبين بأن معدل ما استخدمته صناعة التصفية في البلدان تحت الدرس كان ثلاثة أضعاف المعدل في العراق (٤) .

### جدول رقم ٣

عدد الاطنان المستخرجة من قبل كل عامل  
استخدم في صناعة استخراج البترول في العراق  
خلال ١٩٥٢ - ١٩٥٩ \*

عدد الاطنان المستخرجة

السنة	البترول المنتج	عدد العمال	لكل عامل
١٩٥٢	١٨٥٤٩٠٠٠	١٣٣١٤	١٣٩٣ر٥
١٩٥٣	٢٧٧٤٠٠٠	١٣١٨٥	٢١٠٣ر٥
١٩٥٤	٣٠١٤١٠٠٠	١٢٧٧٠	٢٤٣٨ر٥
١٩٥٥	٣٢١٨٨٠٠٠	١٥٣٣٥	٢١٠٢ر٥
١٩٥٨	٣٤٩٢١٠٠٠	١٥٩٨١	٢١٨٥ر٢
١٩٥٩	٤٠٨٩٧٠٠٠	١٣٧١٣	٢٩٦٠ر٥
المعدل ١٩٥٢-١٩٥٩ =			٢١٩٧

(٤) انظر :

Powel, Richard J, The Mexican Petroleum Industry, (Berkeley: University of California Press, 1956) P. 84.

United Kingdom, Colonial Office. Aden 1955-1956 (London, Her Majesty Stationary Office, 1958) P. 9.

UN., ILO, Year Book of Labor Statistics 1959, P. 35.

\* وزارة التخطيط ، المجموعة الاحصائية سنة ١٩٥٩ . اهملت السنان ١٩٥٦ و١٩٥٧ لوقوع الاعتداء على الشقيقة مصر وما تبع ذلك من توقف تصدير البترول العراقي .



## ٢ - التصفية المحلية توفر الفرص للتعليم والتدريب :

ان المكانة الاولى فى معظم نظريات التنمية الاقتصادية تعطى للتقدم الفنى والذى يعنى تقدم الاساليب الفنية التى تزيد من انتاجية المصادر الاقتصادية وخاصة العمل . ومما لا شك فيه ان التنمية الاقتصادية صعبة ان لم تكن مستحيلة بدون تحسين فى مهارة الايدى العاملة . لذا فان التصفية المحلية ستساهم فى تنمية الثروة الفنية الوطنية مباشرة وذلك بتدريب عمال البلد على أحدث الطرق الفنية . كما أن الحصول على مهارات جديدة سيساهم فى بناء صرح فنى لانشاء صناعة بترولية كيمياوية اذا ما قررت السلطة انشاء مثل هذه الصناعة . يجب أن نتذكر بأن التقدم الفنى ما هو الا تجمع حضارى وبامكان التصفية المحلية أن تصبح الاساس لمثل هذا التجمع . ولنا تجربة الجمهورية العربية المتحدة خير مثال ، حيث تستخدم المنتجات الثانوية لصناعة التصفية فى صناعة كيمياوية تنتج الاسمدة الكيماوية والغاز السائل والعقاقير والاصباغ ، ولولا تقدم صناعة التصفية لما تقدمت الصناعة التى تعتمد على المنتجات الثانوية لمشتقات البترول .

## ٣ - المصفى مواطن اقتصادى صالح ، يشتري محليا وله تأثير المضاعف :

يستخدم المصفى أيدى عاملة كما انه يستهلك بضائع وخدمات ، لذا فان ما يدفعه من أجور ورواتب وما يشتريه من هذه البضائع والخدمات تكون حافزا مهما لانعاش الاقتصاد المحلى . كما أن لمشتريات المصفى وعماله أثر مضاعف على قطاعات الاقتصاد الوطنى . ان تجربة المملكة العربية لسعودية تبرهن على أن مدينة بكاملها تأسست ونمت فى رأس تنورة لوجود المصفى هناك كما أن عبادان نمت وتوسعت لوجود مصفى الكونسرتيوم فى تلك المنطقة .

ان طلب المصفى على البضائع المنتجة محليا اذا ما جمع مع الطلب المحلى سيؤدى الى انخفاض فى معدل انتاج تلك البضائع وهذه نتيجة واضحة من نتائج اتساع نطاق انتاج الصناعة . كما ان الصناعة التى تنتج ما دون

القابلية الانتاجية تتمكن من الوصول الى مرحلة الحد الامثل من قابليتها كنتيجة للزيادة التي حصلت في الطلب على انتاجها من جراء وجود المصافي . ان طلب المصافي مضافا الى الطلب المحلي سيجعل من السهل قيام صناعات محلية واسعة النطاق في انتاجها والتي لا تتمكن ان تظهر بدون هذا الطلب الاضافي . ويجب أن نتذكر بأن انخفاض معدل تكاليف البضائع المنتجة محليا كنتيجة للقرب من مرحلة الحد الامثل لاختلاط عناصر الانتاج في صناعة ما سيساهم في انخفاض سعر البضائع المنتجة وهذا الانخفاض سيساهم بدوره في رفع القوة الشرائية لدخل المواطن العراقي وبالتالي الى ارتفاع مستوى معيشته<sup>(٥)</sup> .

#### ٤ - التصفية المحلية تعنى زيادة عوائد الدولة من البترول :

ان مقدار زيادة عوائد الحكومة من التصفية المحلية يعتمد على نوع الاتفاق الذي يتم بين الحكومة واصحاب الامتيازات فيما يتعلق بكمية الضرائب والريع . وكما يبدو ان ارباح الشركات العالمية من التصفية هي أقل مما تجنيه من استخراج البترول ، ولكن هذا لا يعنى ان الحكومة سوف لا تجنى ضرائب أو ريع من التصفية ، ومن ثم ان وجود التصفية المحلية سيزيد عوائد الدولة من الموائىء ووسائل النقل بالسكك الحديدية والضرائب على دخول العمال والموظفين وعوائد الكمارك<sup>(٦)</sup> .

#### التصفية المحلية في العراق وقابلية الربح

##### لاصحاب الامتيازات

ان المنافع الوطنية من التصفية المحلية هي جانب من الموضوع ، أما الجانب الآخر فهو مدى استفادة ( ارباح ) اصحاب الامتيازات البترولية

(٥) انظر :

Nevin, Edward. Textbook of Economic Analysis, (London, Macmillan & Co. Ltd. 1960) PP. 107-111.

(٦) انظر :

Evans, William S., Petroleum in The Eastern Hemisphere (New York, Petroleum Dept., First National City Bank of New York, 1959) PP.

11-12.

من مثل هذه الصناعة او الالتزام او بمعنى اوضح هل ان التصفية المحلية داخل العراق بصورة تجارية وعلى نطاق عالمي ستكون مربحة لاصحاب امتيازات البترول ؟ لقد خصصنا الجزء الآتي من البحث لمعالجة هذا الموضوع •

ان مجموعة من العوامل الفنية والسياسية والاقتصادية قد أدت خلال العشرين سنة الاخيرة الى تحول في مواقع مصافي البترول ، فبعد أن كانت المصافي تقام على مقربة من مصدر البترول فالاتجاه اليوم هو بناء مصافي على المقربة من السوق ان العوامل الرئيسية التي أدت الى مثل هذا التحول هي ما يلي :-

## ١ - الاقتصاد في أرصفة التحويل الخارجي :-

ان انشاء مصفى محلي يعنى اقتصاد في نفقات مشتقات البترول بالنسبة للدول المستهلكة للبترول • اذ من المعروف ان المبالغ التي تصرف على استيراد مشتقات البترول تفوق تلك التي تصرف على استيراد بترول خام نظرا لارتفاع أسعار منتجات البترول بالنسبة للبترول الخام ، لذا فاستيراد المادة الاخيرة فيه الاقتصاد في العملات الاجنبية التي يملكها البلد • ولنا في أوروبا الغربية خير مثال ، فبعد الحرب العالمية الثانية قاست كثير من دول هذه المنطقة عجزا في أرصدها من العملات الاجنبية لذا في سبيل تقليل مثل هذا العجز لجأت الى استيراد البترول الخام لتصفيته محليا بدلا من دفع مبالغ أكثر لاستيراد مشتقات البترول • ولهذا السبب بالذات نمت صناعة التصفية في هذه المنطقة •

## ٢ - الخوف من التأميم :-

كما ان من العوامل الرئيسية التي ساهمت في تحول مواقع المصافي الى القرب من السوق هي التخوف من التأميم • فلقد صرح كثير من مدراء الشركات للبترفسور ميلامد بأن « دوافع سياسية ( الخوف من تأميم

الاستثمارات الكبيرة في مصافي النفط ) أدت الى تحول في مواقع المصافي نحو السوق ، اذ بصورة عامة ان الدول المنتجة للبتروول تتميز بعدم الاستقرار السياسي مقارنة مع الدول الصناعية المستهلكة لهذه المادة . . . . لذا ان هذا الدافع قد ساعد على قيام صناعة تصفية البتروول في أوروبا وعرقلت نموها في دول الشرق الاوسط « (٧) » .

### ٣ - الاقتصاد في نفقات الشحن :-

ان تكاليف نقل البتروول الخام أقل من تكاليف نقل مشتقاته ، وهذه الحقيقة ميزت صناعة البتروول منذ ولادتها ، اذ ان تكاليف شحن حمولة « وسخة » أقل من تكاليف شحن حمولة « نظيفة » . وهذا يرجع الى تكاليف تنظيف ناقلات البتروول لجعلها صالحة لنقل المشتقات المختلفة للبتروول . ومن ثم ان نقل حمولة كبيرة أرخص من نقل حمولة صغيرة خاصة بعد بناء ناقلات بتروول كبيرة ذات قابلية للشحن تتراوح بين ٣٠٠٠٠٠ طن و ١٠٠٠٠٠٠ طن . فمن المعروف مثلا ان تكاليف الشحن في ناقلات كبيرة من حمولة ٩٠٠٠٠٠ طن تساوي نصف التكاليف في ناقلات صغيرة من النوع المعروف بالصف T2 وفيما ان نقل مشتقات البتروول يكون عادة بكميات صغيرة وهذا لا يبرر أو يكون حمولة كافية لاستخدام ناقلة كبيرة . كما اننا يجب أن نؤكد ان استخدام ناقلة كبيرة ذات حمولة ٦٠٠٠٠٠ طن مثلا لمصافي بقبالية انتاجية أقل من ٣٠٠٠٠٠ برميل يوميا يبرر فقط عندما تتوفر لذلك المصافي قابلية خزن للبتروول الخام تتجاوز الحاجة الشهرية لمثل هذا المصافي ، لذا ان استخدام ناقلات بتروول كبيرة يجعل من المحتم اقتصاديا بناء مصافي كبيرة (٨) .

(٧) وهذا بصورة خاصة بعد حركة التأميم في ايران ، انظر :

Alexander Melamid, "Geographical Distribution of Petroleum Capacities: A Study of The European Refining Program." .....Economic Geography, Vol. 31, No. 2 (April, 1955), P. 177.

(٨) انظر :

Maris Livingston, Economics of Refining Location in The United States (New York, World Petroleum Congress 1959).

#### ٤ - الاقتصاد في تكاليف الادامة والصيانة :

من المعروف ان الدول المستهلكة للبتروول في العالم دول صناعية ، لذا فمن السهولة الحصول على ما يحتاج اليه المصفي من عمال ماهرين وأدوات احتياطية في مثل هذه الاقطار ، ومن ثم ان تكاليف هذه الحاجيات أقل في هذه البلدان مما لو استوردت الى المصفي في الدول المنتجة للبتروول •

#### ٥ - عامل المناخ :

ومن العوامل الرئيسية التي ساهمت في تحول مواقع المصافي نحو السوق في الولايات المتحدة الاميركية هو العامل المناخي وخاصة بالنسبة للمناطق الشمالية الشرقية من الساحل الاطلنطيكى • يقول البرفسور ميلامد بهذا الصدد « ان حركة الوقود الثقيلة في انابيب البتروول حركة بطيئة ، وهذا مما يجعل عدم جدوى نقلها بمثل هذه الوسيلة ، ومن ثم على الرغم من أن مثل هذه الوقود يمكن دفعها بواسطة الضغط ولكن سرعة حركتها تبقى بطيئة مما يسبب اختلاط الانواع المختلفة من هذه الوقود اذا ما ضغطت بالتالى ، ولهذا السبب الفنى بالذات ان استهلاك الوقود الثقيلة المتزايد أدى الى تحول في مواقع المصافي نحو السوق » (٩) •

ولكن نمط الطلب على مشتقات البتروول المختلفة مختلف من منطقة الى منطقة أخرى ، لذا مثل هذا الاختلاف يحدد نطاق الانتاج أى يساهم في جعل المصافي القريبة من الاسواق ضيقة النطاق او تميل نحو الصغر لتلائم ذلك النمط الخاص من الطلب • وهذه الحقيقة مثبتة في كل من أوروبا والولايات المتحدة الاميركية • فكثير من الاقطار الاوربية لاحظت أن نمط طلبها على مشتقات البتروول يحدد حجم مصافئها المحلية ، اذ ان

(٩) انظر :

Melamid, op. cit., P. 178.

البتروال الخام يحتوى بصورة مختلطة نسب مختلفة من مشتقات البترول ، ويرجع هذا الاختلاف عادة الى اختلاف موطن البترول الخام • فبتروال الشرق الاوسط مثلا ، والذي يكون معظم ما متوفر من عرض للاقطار الاوربية يتمكن أن يعطى بين ٢٠٪ و ٣٠٪ بنزين ، وبين ١٨٪ و ١٢٪ مشتقات متوسطة ، وبين ٤٠٪ و ٤٥٪ من رواسب الوقود او وقود ثقيلة • فاذا كان نمط الطلب على مشتقات البترول فى منطقة ما لا يلائم مثل هذه النسب ، واذا ارادت هذه المنطقة اشباع حاجتها الى مشتق معين خاص ( كثير الطلب عليه فى تلك المنطقة ) فالضرورة الفنية فى انتاج هذا المشتق يعنى انتاج كميات كبيرة من المشتقات الاخرى ، وان اعادة تصدير هذه المشتقات الاخرى غير مربح اذ هذه يجب أن تتحمل مصاريف شحن البترول الخام من المصدر الى المصفى ومن ثم تكاليف شحنها الى السوق الجديدة • ان مثل هذه المشكلة واجهت كل من الدول الاوربية ، ولتوضيح مشكلة ملائمة نسب ما موجود من مشتقات بترول فى البترول الخام مع نمط الطلب عليها ، نذكر على سبيل المثال انه بالمقارنة مع نسب المشتقات فى بترول الشرق الاوسط ان نمط الطلب فى النرويج يتكون من ٨٠٪ على المشتقات المتوسطة ، كما أن نمط الطلب فى البلدان المنخفضة يتكون من ٥٠٪ على المشتقات متوسطة • وكتيجة لذلك ان معظم دول غرب اوربا لا زالت مستوردة لمشتقات البترول ، كما أن منظمة التعاون الاقتصادى الأوروبى Organization For European Economic Coaperation قد بذلت الجهود الكبيرة لفتح المجالات العديدة لتصريف الفائض من مشتقات البترول ( التى لا تلائم نمط الطلب ) فى الدول الاعضاء (١٠) •

يدو أيضا بأن المصافى القريبة من السوق فى الولايات المتحدة الاميركية تجهز تلك الاسواق بالحد الأدنى من طلبها على مشتقات البترول وتقوم مؤسسات التسويق توفير الكميات الاخرى من مصافى قريبة من

(١٠) انظر :

Organization For European Economic Cooperation, At Work For Europe, (Paris, Chateau de la Muette, 1957), pp. 78-82.

المصدر • كما أن نمط الطلب في الاسواق المختلفة في الولايات المتحدة يحدد أيضا نطاق انتاج المصافي القريبة من السوق • ان جدول رقم ٤ يوضح ان المصافي القريبة من السوق تتميز بضيق النطاق في انتاجها بينما تلك القريبة من المصدر فهي واسعة النطاق • من الواضح في هذا الجدول أن ٦٠٪ من قابلية التصفية في الولايات المتحدة في سنة ١٩٥٥ كانت على

#### جدول رقم ٤

توزيع قابلية الولايات المتحدة في التصفية حسب نوعيه  
الموقع كنسبة مئوية من مجموع القابلية\*

السنة	مصافي قريبة من المصدر	مصافي قريبة من السوق
١٩٢٠	٧٦٫٧٪	٢٣٫٣٪
١٩٣٠	٧٣٫٣٪	٢٦٫٧٪
١٩٤٠	٧٠٫٩٪	٢٩٫١٪
١٩٥٠	٦٥٫١٪	٣٤٫٩٪
١٩٥٥	٥٩٫٩٪	٤٠٫١٪

المقربة من المصدر • ان التزايد في نسب القابلية القريبة من السوق تعلق بوجود ارتباط مباشرة بين هذا التزايد والتقدم الفني الذي أدى الى نقصان في كمية الفضلات والخسارة في المواد الاولية عند عملية التصفية وميل المشتقات نحو ملائمة انماط الاسواق الاميركية ( استعمال البترول الخام الذي يلائم ذلك السوق ) •

كما أن جدول رقم ٥ يوضح أنه في الوقت الذي توجد في أوروبا ١٦ مصفى صغير لا يوجد أكثر من ٤ مصافي كبيرة ، ومن ثم ان منطقة البحر الكاريبي ( وهي منطقة مصدر للبترول ) تملك ٥ مصافي كبيرة مقابل ٣ مصافي صغيرة وان النسبة في الشرق الاوسط هي ٥ مصافي كبيرة الى مصفى واحد صغير يستخدم لسد الحاجة المحلية •

\* المصدر :

Alexander Melomid, "Center of Gravity of Domestic Refineries,"  
The Oil Forum, Val. IX, No. 6 (June 1955) P. 215.

جدول رقم ٥  
المصافي الصغيرة والكبيرة خارج شمال اميركا  
والدول الاشتراكية في سنة ١٩٥٨\*

المنطقة	قابلية من ٥٠٠٠ برميل يوميا	أكثر من ١٠٠٠٠٠ برميل يوميا
أوروبا	١٦	٤
الشرق الاوسط	١	٥
الشرق الاقصى	٥	-
منطقة الكاريبي	٣	٥
جنوب اميركا	٥	-

وبالمقارنة مع الدوافع التي أدت الى التحول نحو السوق توجد منافع عديدة للمصافي القريبة من مصدر البترول ومن هذه :

١ - الاقتصاد بنفقات الشحن : اذ أن نقل البترول الخام الى مصفى بعيد يتضمن نقل ما سيذهب للوقود وما سوف يخرج على شكل فضلات لعملية التصفية •

٢ - انخفاض تكاليف العمل والخدمات الاخرى : اذ من المعروف ان الدول المنتجة للبترول دول تتوفر فيها الايدي العاملة ومستوى الاجور والمكافئات الاخرى للعمال أقل مما في الدول الصناعية المستهلكة للبترول •

٣ - اذا كان المصفى على مقربة من سوق معين أصبح أكثر اعتمادا على نمط الطلب في ذلك السوق ، أما اذا كان على مقربة من مصدر البترول فيصبح حينئذ أكثر استقلالا وهذه ميزة مهمة جدا • اذ أن المصفى القريب من المصدر يتمكن من تجهيز أسواق عديدة بعيدة • ان المصفى القريب من السوق يتمكن من تجهيز تلك الاسواق بواسطة السفرات المتكررة Gross hauls والسفارات المتعاكسة backhaul وهذا يعنى تكاليف

شحن باهضة أعلى من تكاليف سفرة مستقيمة مستمرة بين مصدر البترول

\* المصدر :

P. H. Frankel and W. L. Newton, Current Economic Trends in Location and Size of Refineries in Europe, (New York, World Petroleum Congress, 1959) P. 5.



والاسواق المختلفة • ان المصفي القريب من المصدر يتمتع بموقع مركزي بين الاسواق المختلفة ، لذا يتمكن من تحاشي السفرات المتكررة والمتعاكسة ، ولهذا السبب بالذات فمن الاستحالة اقتصاديا بناء مصفى واسع النطاق على مقربة من السوق بينما من المنصوح والمتوقع بناء مثل هذا المصفى على المقربة من المصدر •

ويبدو ان اقتصاديات الانتاج الواسع النطاق مهمة جدا في عمليات التصفية بحيث انها تغطي التكاليف الباهضة لنقل مشتقات البترول • فمن المعروف أن كل من رأس المال والتكاليف المتغيرة تنخفض كلما توسع الانتاج • ويمكن التعبير عن اقتصاديات الانتاج الواسع النطاق في عمليات التصفية بالمعادلة التالية :

$$\text{لور} = \text{ر} + \text{لوق} - \text{ث}$$

حيث يشير الحرف ر الى رأس المال المستخدم لانتاج كل برميل منتج من المشتقات ، ق القابلية الانتاجية ، ث كمية ثابتة • وعند تمثيل هذه المعادلة على شكل خط بياني لوغارثمي تتمكن من الحصول على النسب التالية لتكاليف رأس المال : ان تكاليف رأس المال لكل برميل منتج تساوى :

١٠٠	في مصفى قابلية انتاجه	١٠٠٠٠٠٠	برميل يوميا
١٠٩	»	٨٠٠٠٠٠	»
١٢٣	»	٦٠٠٠٠٠	»
١٤٤	»	٤٠٠٠٠٠	»
١٩٠	»	٢٠٠٠٠٠	»

وتظهر تجارب مصافي البترول بأن الحجم الذي يتراوح بين ٥٠٠٠٠٠ برميل يوميا و ١٠٠٠٠٠٠ برميل يوميا يعطى أحسن اقتصاديات النطاق في كل من التكاليف الثابتة والمتغيرة<sup>(١١)</sup> •

(١١) انظر :

John G Mc Lean and R. Wn. Haigh, The Growth of Integrated Oil Companies, (Norwood, Mass., The Plimton Press, 1954), pp. 327-336 and p. 561.

كما ان اقتصاديات النطاق الواسع في عمليات التصفية ، كعنصر تعويضي Differential Compesatory Factor يفسر لنا سبب وجوب مصافي كبيرة على مقربة من مصدر البترول • ومن ثم اذا كانت المصافي الخمسة الكبيرة الموجودة في منطقة الشرق الاوسط والتي كل منها يتميز بقابلية انتاجية تفوق ١٠٠٠٠٠٠ برميل يوميا تنتج الآن بربح ، لذا لا نرى سببا اقتصاديا لماذا تصفية محلية تجارية على نطاق عالمي مماثلة لا تقوم داخل العراق وتكن كمثيلاتها مربحة أيضا (١٢) •

ان الدراسات التي قامت بها مؤسسات هيئة الامم المتحدة بعد الحرب العالمية الثانية تؤكد بأن ارباح وتكاليف التصفية في صالح المصافي القريبة من المصدر • ان جدول رقم ٦ يوضح هذه الحقيقة •

### جدول رقم ٦

معدل أرباح البرميل المنتج في مصافي الشرق واوربا الغربية\*  
( بالدولارات الاميركية )

التاريخ	الشرق الاوسط	غرب أوربا	جنوب أوربا
١٩٤٨			
١٥ كانون الثاني	٠٩٣	٠٣٢	٠٧١
١٥ نيسان	١٠٨	٠٤٦	٠٨٦
١٥ تموز	١١٢	٠٥٠	٠٩٠
١٥ تشرين أول			
١٩٤٩			
١٥ كانون الثاني	٠٨٢	٠١٨	٠٥٨
١٥ نيسان	٠٧١	٠١٢	٠٤٩
١٥ تموز	٠٥٦	٠٠٢	٠٣٨
١٥ تشرين أول	٠٩٢	٠٤٣	٠٧٢

(١٢) انظر جدول رقم ٥ •  
\* المصدر :

United Nations, The Price of Oil in Western Europe, (Geneva, by author, 1955), p. 31 and Table 18 in Annex.

تتمة جدول رقم ٦

التاريخ الشرق الاوسط غرب أوروبا جنوب أوروبا

١٩٥٠

٠٠٦٢	٠٠٣٥	٠٠٩٨	١٥ كانون الثاني
٠٠٦٢	٠٠٣٧	٠٠٨٨	١٥ نيسان
٠٠٨٣	٠٠٥٨	١٠٠٨	١٥ تموز
٠٠٨٦	٠٠٤٨	١٠١٤	١٥ تشرين أول

١٩٥١

٠٠٩١	٠٠٥٢	١٠١٦	١٥ كانون الثاني
٠٠٩٩	٠٠٤٤	١٠١٨	١٥ نيسان
٠٠٩٩	٠٠٤٤	١٠١٨	١٥ تموز
١٠٠٤	٠٠٣٧	١٠١٨	١٥ تشرين أول

١٩٥٢

١٠١٤	٠٠٥٢	١٠١٦	١٥ كانون الثاني
١٠١٧	٠٠٤٨	١٠١٦	١٥ نيسان
١٠١٢	٠٠٤٤	١٠١٢	١٥ تموز
٠٠٩٨	٠٠٤٥	١٠٠٥	١٥ تشرين أول

١٩٥٣

١٠٠٣	٠٠٤٥	١٠٠٥	١٥ كانون الثاني
١٠٠٢	٠٠٨٣	١٠٠٩	١٥ نيسان
١٠١٥	٠٠٩٠	١٠١٢	١٥ تموز
١٠٠٥	٠٠٨٧	١٠٠٥	١٥ تشرين أول

١٩٥٤

٠٠٩٨	٠٠٨٠	١٠٠٠	١٥ كانون الثاني
٠٠٩٩	٠٠٧٤	٠٠٩٨	١٥ نيسان
٠٠٨٧	٠٠٧١	٠٠٩٨	١٥ تموز
١٠٠٠	٠٠٨٤	٠٠٩٧	١٥ تشرين أول

ما موجود من حقائق في الجدول تشير الى أن الأرباح المجنية من مصافي الشرق الاوسط كانت أعلى من تلك المجنية من مصافي أوروبا . كما أن هذه الدراسات قد ذكرت بأن التصفية الاوربية كانت بحاجة الى ٦٤ سنت تكاليف تصفية لكل برميل منتج ، فلذا لا بد للاسعار من تغطية هذه التكاليف لكي تجني التصفية الاوربية أرباحا ولكن كثير من هذه لم تصل الى هذا الهدف<sup>(١٣)</sup> . ويفسر وجود هذه المصافي في اوروبا على اعتبارها ملكا لشركات عالمية متكاملة تملك مصادر للبتروول في الشرق الاوسط<sup>(١٤)</sup> . ولما كان البتروول الخام لا يباع على شكل مواد أولية لذا فان عملية التصفية ضرورية لبيع البتروول الخام ، كما أن الأرباح الجسيمة الناجمة عن استخراج البتروول يعوض عن خسارة هذه التصفية . ويفسر وجود المستقلين Independents من المصفين في أوروبا ( المصافي المستقلة عن الشركات الكبرى العالمية ) على أنها تشتغل لحساب الشركات الكبرى لقاء عمولة يتفق عليها وتحسب بالنسبة لتكاليف الانتاج وليس بالنسبة للاسعار السائدة لمشتقات البتروول .

٧٥٠٠	٧٥٠٠	٧٥٠٠
٨٣٠٠	٨٣٠٠	٨٣٠٠
٣٣٠٠	٣٣٠٠	٣٣٠٠
٥٣٠٠	٥٣٠٠	٥٣٠٠
٥٣٠٠	٥٣٠٠	٥٣٠٠
٦٤٠٠	٦٤٠٠	٦٤٠٠
٦٤٠٠	٦٤٠٠	٦٤٠٠
٦٤٠٠	٦٤٠٠	٦٤٠٠
٧٨٠٠	٧٨٠٠	٧٨٠٠

(١٣)

U.N. The Price of Oil in Western Europe, op. cit. pp. 31-32.

Ibid. p. 31.

(١٤) كانت ثلاثة أرباع المصافي العاملة في اوروبا في سنة ١٩٥٥

Ibid, P. 31

مملوكة من قبل شركات عالمية كبرى ، انظر